ما هو ثمن الحماية الذي يطلبه ترامب من «السعودية»*؟

د. قاسم عز الدين

حتّى أيامٍ خلتْ، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة و«السعودية» محكومة بالاتفاق المعروف بـ«النفط مقابل الحماية»، التي أقرّها لقاء فرنكلين روزفلت وعبد العزيز آل سعود على متن الطرّاد كوينسي في العام ١٩٤٥م. وبذلك ورثت الولايات المتحدة التركة البريطانية في الخليج، وأخذت على عاتقها حماية «السعودية» من التهديدات الخارجية والداخلية.

ولكن ما أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في خطابه مطلع الشهر الحالي، هو بمثابة إعلان أميركي رسمي عن انتهاء مرحلة «النفط مقابل الحماية». والإقرار بأمر واقع جديد، هو حرية التصرف الأميركي بكلّ النفط السعودي مقابل الحماية.

صيغة الحماية الأميركية مقابل عائدات النفط، بدأت بالاهتزاز أثناء ولاية باراك أوباما الثانية، حيث أخذت «السعودية» في التمادي بدعم الحروب بالوكالة بما يفوق الحاجة الأميركية، ولا سيما في العراق وسوريا واليمن. ارتأى أوباما أنّ الولايات المتحدة لا يسعها حماية السعودية من التناقضات التي تهدد انهيارها من الداخل. ولهذا دعاها إلى تغيير أساليب الحكم، ودعا الحكم السعودي إلى تحقيق إصلاحات داخلية. وتخلّى بذلك عن جانب من الصيغة القديمة، وهو حمايتها من الداخل أيضاً مقابل عائدات النفط.

ترامب يقلب الصيغة رأساً على عقب، في إشارته إلى أنّ السلاح الذي تشتريه السعودية من الولايات المتحدة والدول الغربية، لا يكفي لحمايتها. فالسعودية ليست بمأمن مقابل تسليم العائدات، إنّما عليها تسليم ترامب حرية التصرّف في زيادة انتاج النفط السعودي لتغطية حاجة الأسواق المهددة نتيجة العقوبات على إيران. وعليها أيضاً تفجير منظمة الأوبك وتخفيض أسعار النفط، لحماية أميركا والدول الصناعية من الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تتعرّض لها بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز.

ما يطلبه ترامب من ثمن مباشر، يهدّد السعودية بأزمة اقتصادية داخلية خانقة. فما تسمّيه السعر التعادلي في حسابات ميزانيتها يتجاوز ٨٧ دولاراً للبرميل. وفي حال انخفاض سعر البرميل، تغرق الميزانية في عجز دائم. وبينما وصل فائض الميزانية إلى ١٥٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، تغرق الميزانية في عجز يتجاوز ٦٠ مليار دولار في العام ٢٠١٨.

وفي محاولة التخفيف من العجز، يحاول محمّد بن سلمان تخفيض نفقات الدولة حوالي ٣٠ مليار دولار، وخوصصة ٥٪ من شركة آرامكو بمبلغ ٣٠ مليار دولار.

ترامب يذكّر الملك سلمان بأنّ ثمن حماية واشنطن للسعودية يتجاوز كثيراً ما تدفعه من مئات المليارات. فهو يصوّب على شركة «آرامكو» لخوصصة الشركة كلها في بورصة نيويورك، آملاً بتوفير ٢٠٠٠ مليار دولار كدفعة أولى من التصرّف في ملكية النفط والطاقة. ولعلّ ما يطمح إليه ترامب يفوق هذه المساعي إلى دفع السعودية للخضوع إلى ديون البنك الدولي والمصارف الأميركية، والقضاء بذلك على أكبر ميزانية عربية تتجاوز ٢٦٠ مليار دولار.

ترامب يطرح صيغة جديدة لتأمين الحماية للسعودية جوهرها هيمنة الولايات المتحدة على كامل قطاع الطاقة في المملكة

* الميادين نت

عريضة لمناهضة التطبيع التربوي

من إنجازات «حملة المقاطعة» و«اللقاء الوطني»

تزامناً مع بدء العام الدراسي الجديد، تنتشر «عريضة تربوية» لمناهضة أشكال التطبيع مع العدو «الإسرائيلي»، بين المعلمين والأساتذة وروابطهم ونقاباتهم، سيتم تسليمها لاحقاً لوزير التربية.

العريضة من تصميم اللجنة التربوية، المولودة من رحم حملة «مقاطعة داعمي إسرائيل» و«اللقاء الوطني ضد التطبيع» في لبنان، تماشياً مع تطوّر العمل باتجاه صون الوعي الجمعي للبنانيين في مجال مقاومة التطبيع الاقتصادي والثقافي والفني... والتربوي. وهي أيضاً أحد نشاطات اللجنة التي نظمت العام الماضي مسابقة لتلامذة مدارس بعلبك عن الروائي الفلسطيني غسان كنفاني، وتعتزم هذا العام إطلاق مسابقة مدرسية مماثلة عن الفنان الفلسطيني ناجي العلي.

وتطالب العريضة بأن تجمع مناهج التعليم العام المزمع تطويرها، ومشاريع التطوير التربوي العناصر الضرورية لمقاومة العدو الصهيوني، لكون هذه المناهج والمشاريع جزءاً من عملية تربوية موجّهة تشرف عليها السلطة السياسية وتعكس توقعاتها.

ففي المناهج، يشدّد المنظمون على إيلاء «محور القضية الفلسطينية» الأهمية القصوى، ولحظِه في التقويم، لا سيّما في الامتحانات الرسمية، وعدم شمول «التخفيف» (الذي يطاول دروس منهج التربية الوطنية والتنشئة المدنية) الدروس المتعلّقة بوعي الخطر الصهيوني على لبنان، ومطامع «إسرائيل» واعتداءاتها المتكررة، ومتابعة تطبيق القرارات والتعاميم التي تنص على منع ما تحتويه الكتب (اللبنانية والمستوردة) من إشارة إلى «إسرائيل» بالاسم، لا سيّما في خرائط كتب الجغرافيا.

وفي مشاريع التطوير، تدعو حملة المقاطعة واللقاء الوطني إلى التوسّع في التطرّق إلى سيرورة الصراع العربي ـــ «الإسرائيلي» لتشمل كلّ مراحله ومستجداته، فضلاً عن نضال حركات المقاومة وجهود حركات المقاطعة ومقاومة التطبيع. وتحثّ على توجيه برنامج خدمة المجتمع نحو الأنشطة المتعلّقة بالتزام الأجيال مناصرة قضية تحرير فلسطين وسائر الأراضي العربية المحتلة، ودعوة الجهات المختصة من مقرّرين، وفاعلين، وتربويين، وأولياء أمور تلامذة إلى إنشاء لجنة لمتابعة المطالبات وتقصّي الخروق.

وكانت الحملة صوّبت في وقت سابق على موضوعين هما: اعتماد كتب تتضمّن كلمة «إسرائيل» بدلاً من فلسطين، وتزوير التاريخ في ما خصّ القضية الفلسطينية في الكتب المدرسية. يومها، تبنّت تعميم وزير التربية مروان حمادة الرقم ٢٠١٧/٣/٤٩ الذي طلب من المدارس عدم اعتماد هذه الكتب، مطالبة إياه بالتشديد على تطبيق التعميم في كلّ المدارس، وإن كان بعض هذه الكتب يستورد بهدف اجتياز امتحانات البكالوريا الفرنسية، أو البكالوريا الدولية. ونبهّت إلى أنّ الأسواق تحتوي العديد من الموسوعات التي تتناول الشؤون السياسية والاجتماعية والأنثروبولوجية والتاريخية في منطقتنا، وبعض هذه الموسوعات يأتي على ذكر «إسرائيل» بأشكالٍ مختلفة.

ولمّا كانت هذه الموسوعات تشكّل مصدراً مهمّاً للمعرفة، ولا يجوز الاستغناء عنها، فإنّ الحملة ناشدت القيّمين على المكتبات التي تبيع مثل هذه الموسوعات وضع ملصقٍ توضيحيّ على أول صفحة، ينصُّ وبشكلٍ صريح على «أنّنا في لبنان لا نوافق على ذكر إسرائيل كإحدى دول المنطقة وأنّنا لا زلنا في حالة عداء تامّ معها». كما ناشدت ضرورة لصق إشارة توضيحية على أطلس جغرافيا يظهر خرائط مختلفة للمنطقة تذكر «إسرائيل» كإحدى دول المنطقة، مطالبة جهاز الأمن العام بفرض لصق هذه الرسالة التوضيحية على أصحاب المكتبات ودور النشر والتوزيع.

جريدة «الأخبار»، الاثنين ١٧ أيلول ٢٠١٨